بيان
السيد/ أحمد أبوالغيط
وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أمـــــام

الدورة ٦٤ للجمعية العامة
للأمم المتحدة

السبت: ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

السيد الرئيس

اسمحوا لى أن أهنئ بلدكم الشقيق ليبيا وأهنئكم شخصياً على توليكم رئاسة الجمعية العامة ممثلاً للقارة الأفريقية، وأن أعبر عن ثقتنا فى أن قيادتكم لأعمالها ستقود لتحقيق النجاح المرجو، وأن أؤكد على دعم مصر ودول عدم الانحياز الكامل لكم فى أداء مهامكم.

فدورتنا هذا العام تنعقد وسط أزمات دولية غير مسبوقة فى طبيعتها وفى مداها، فقد أضيفت إلى قائمة التحديات العالمية التى تواجهها دولنا مثل تغير المناخ وأزمة الغذاء وأزمات السلم الدولى، أزمات أخرى هائلة تفرض علينا العمل الجماعى المنسق. فالأزمة المالية العالمية، وتفشى أوبئة مثل H1N1 تهدد الصحة العامة، تتطلب قدراً عالياً من العمل الجماعى الواعى، والإدراك المشترك لطبيعة تأثير تلك الأزمات على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى بل السياسى وربما الأمنى فى الكثير من دولنا.

وعندما أتحدث عن العمل الجماعى الدولى فمن الصعب أن أغفل أن الهياكل الدولية المتاحة حالياً لإدارة الواقع الاقتصادى العالمى يجب أن تعكس توازنات الحاضر والمستقبل، وبالتالى فيجب أن تخضع للتغيير لتتواءم بشكل أفضل مع الواقع الراهن. والتغيير الذى أعنيه هنا هو تغيير تدريجى وإستراتيجى، يفتح عضوية تلك الهياكل لعدد أكبر من الدول النامية، ويمنحها صوتاً أكبر وأكثر تاثيراً فى تحديد مسار النظام الاقتصادى الدولى ومستقبله.

فقد شاركنا جميعاً فى قمة تغير المناخ التى عقدت بمبادرة من السكرتير العام، واستمعنا إلى ما ذكر من تعهدات وتخوفات، ومع إدراكنا فى مصر لخطورة الظاهرة وما تفرضه علينا جميعاً من تحديات، فإننا نرى إمكانية أن يتيح لنا العمل المشترك فرصاً جيدة لتطوير التنمية فى المجتمعات النامية بشكل يحقق المبادئ المتفق عليها للتنمية المستدامة، وهنا فإننا نتطلع كما ذكر الرئيس مبارك فى قمة لاكويلا فى شهر يوليو الماضى إلى صفقة عادلة ومتوازنة فى مؤتمر كوبنهاجن فى ديسمبر، تأخذ فى اعتبارها تطلعات وحقوق الدول النامية، وتتناول كافة القضايا المحورية، بما فيها التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا، وتتضمن تنفيذ التزامات الدول المتقدمة، وتمكين دولنا من تنفيذ تعهداتها الطوعية فى إطار من التطبيق الأمين لمبدأ المسئوليات المشتركة والمتفاوتة.

السيد الرئيس

إن الأزمة المالية العالمية لم تنشأ فى الدول النامية أو بسببها، ولكنها جميعاً تعانى من آثارها بأشكال ومستويات مختلفة، خاصة فى ضوء انخفاض حجم التجارة الدولية وتشديد شروط الائتمان الدولى وتأثر معدلات التدفق السياحى وتراجع التحويلات النقدية، وانعكس الركود الاقتصادى الدولى الذى نعيشه بالسلب على معظم دول العالم، إلا أن دول الجنوب تظل الأكثر تأثراً فى ضوء تبعاته السلبية على الإنفاق العام فى مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتنمية المستدامة عموماً.

ولا شك أن التزامن الذى نعيشه بين الأزمة الإقتصادية والمالية وأزمة الغذاء التى لازلنا نعيش أخطارها، يضاعف من الصعوبات التى تواجه دول الجنوب على وجه الخصوص، ويضع أمامنا تحديات جسيمة فى الحفاظ على الأمن الاجتماعى والاقتصادى فى دولنا، وهى تحديات ستحتاج إلى مؤازرة وتضامن دولى جاد وحقيقى لمواجهتها، يقوم على تعزيز التنمية الزراعية لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وإطلاق حوار دولى عاجل بين الدول المصدرة والمستوردة من العالمين النامى والمتقدم للاتفاق على إستراتيجية دولية لمواجهة الأزمة، ووضع "مدونة سلوك دولية" لمراجعة سياسات استخدام الوقود الحيوى، كما تتطلب التوصل لاتفاق فى إطار منظمة التجارة العالمية يقضى على ظاهرة الدعم الزراعى التى تتبعها الدول المتقدمة.

ولمواجهة أزمة الطاقة، فمن الهام إقامة حوار موسع وحقيقى بين الأطراف ذات الصلة لتحديد الخيارات المثلى المتاحة للتعامل مع هذه القضية، والوضع يحتاج إلى تأمين مساعدات تنموية أكبر، وتدفق استثمارات متزايدة الى أسواق الدول النامية المنتجة للطاقة وكذلك إلى مواجهة المضاربات غير المسئولة فى الأسواق العالمية.

وفى هذا السياق تتطلع مصر إلى أن تسفر قمة متابعة تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية عام ٢٠١٠ إلى الإسراع بتجديد الالتزام والتضامن الدولى من أجل تحقيق تلك الأهداف، كما ترى مصر ضرورة إجراء تقييم شامل لما تم إنجازه منها حتى الآن، وإرساء آلية لمتابعة التنفيذ تتيح التوصل لتنفيذها جميعاً فى عام ٢٠١٥، خاصة فى أفريقيا التى تشهد معدلات منخفضة يتعين التعامل معها بكل فاعلية.

ولا شك أن كل تلك التحديات تفرض على دول الجنوب أن تكثف التعاون فيما بينها. ومصر، فى ظل رئاستها الحالية لحركة عدم الانحياز، ستعمل على تعزيز التعاون جنوب – جنوب بالتنسيق مع مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونتطلع إلى اجتماع ناجح للأمم المتحدة فى كينيا هذا العام لتعزيز هذا التعاون.

السيد الرئيس

بعد أن تطرقت للأزمات المتشابكة التى يواجهها عالمنا اليوم، أتطرق إلى موضوع هام يتعلق بعمل منظومة حقوق الإنسان فى إطار الأمم المتحدة. فبعد الإصلاح الجذرى الذى تم بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، فمازالت مصر غير راضية عن تسييس قضايا حقوق الإنسان، وترى أن ذلك التسييس يعيق فرص التوصل لتوافقات عديدة حول قضايا لا يصح أن يكون فيها اختلاف لأنها تهمنا جميعاً وتؤثر على مصداقية عمل الأمم المتحدة فى هذا المجال الحيوى، ولذا فإن مصر تعتزم بذل كل الجهد للتواصل مع مختلف الدول لتقريب وجهات النظر والتوصل إلى أرضيات مشتركة تتيح العمل مجدداً على أساس التوافق الدولى الذى يربط بيننا جميعاً فى هذه القضية الهامة فى مجلس حقوق الإنسان وفى الجمعية العامة على حد سواء.

وفى هذا السياق، فإننا نتطلع إلى دور أكبر للمجلس – ولكل منا – فى التصدى للممارسات التى تحض على الكراهية الدينية والعنصرية تحت دعاوى حرية التعبير، ونتطلع – بل وبدأنا بالفعل – فى السعى إلى التوصل إلى صيغة مقبولة لقرار حرية التعبير، تؤكد أهمية حرية التعبير كركن أساسى لا غنى عنه فى أى مجتمع ديمقراطى، وتعمل على عدم توصيف الممارسات التى تحض على الكراهية الدينية والعرقية وغيرها كممارسات مشروعة للحق فى التعبير.

وفى نفس هذا الإطار، أود أن أشير إلى ارتياح مصر لاعتماد مؤتمر الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لمشروع القرار المصرى بشأن إنشاء فريق عمل حكومى معنى بالاتجار فى البشر، وإلى بدء العمل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعداد خطة عمل عالمية لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الاتجار فى البشر، باعتبارها أحد القضايا التى توليها مصر اهتماماً كبيراً، خاصة فى ضوء القرارات التى اعتمدتها القمم المتعاقبة للاتحاد الأفريقى ولحركة عدم الانحياز لدعم هذا التحرك النشط.

السيد الرئيس

فى تناولى لموضوعات الأمن والسلم الدوليين سأبدأ بنزع السلاح، حيث ترى مصر أهمية العمل على إنجاح مؤتمر مراجعة معاهدة الانتشار النووى عام ٢٠١٠، أملاً فى إعادة منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النووى إلى مسارها الصحيح. وسيعتمد ذلك على التعامل الفعال مع مقررات مؤتمرى المراجعة لعامى ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وخاصة مع القرار الصادر حول الشرق الأوسط. فمن المحورى أن يدعم المجتمع الدولى ككل الحراك النشط الذى تشهده الساحة الدولية فى موضوعات نزع السلاح، خاصة فى ضوء التطور الذى طرأ على مواقف دول نووية محورية وفى مقدمتها الولايات المتحدة، الذى نأمل أن يشكل مدخلاً جيداً لإحراز تقدم تاريخى فى هذا الموضوع.

وفى نفس الإطار، فلابد من التعامل بفاعلية مع قضايا الاستقرار والأمن الإقليميين، بالقضاء على التراخى غير المفهوم وغير المبرر فى التعامل مع مسألة القدرات النووية الإسرائيلية. وما تمثله من تهديد متواصل لأمن واستقرار الشرق الأوسط، فى ذات الوقت الذى تتكثف فيه المساعى لزيادة التزامات الدول غير النووية الأطراف فى معاهدة عدم الانتشار النووى، دون التفات لمسألة تحقيق عالميتها ولإخضاع جميع المنشآت النووية فى الشرق الأوسط إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستواصل مصر العمل الدؤوب للتعامل مع هذا الوضع وإبراز مخاطره بهدف تغييره فى كافة المحافل الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس

ما زال الوضع الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط يتسم بقدر كبير من التوتر والجنوح إلى المواجهة والابتعاد عن الاستقرار الحقيقى. ورغم محاولات حثيثة تبذل لاستتباب الوضع إلا أن أطرافاً كثيرة لازالت ترى أن مصالحها تكمن فى تأزيم الأوضاع.

فقضية فلسطين لا يزال أفق تسويتها بادى البعد، رغم الاهتمام الدولى والمساعى الجادة والضغوط والاتصالات والزيارات واللقاءات. ومنذ أن تحدثت من هذا المنبر العام الماضى عن شكنا فى وجود عزم إسرائيلى صادق على تحقيق السلام العادل مع الفلسطينيين، فقد أثبتت الأحداث حتى الآن صحة توقعنا، فلم تتوافر خلال هذا العام لدى إسرائيل الإرادة السياسية

اللازمة للإنخراط فى مفاوضات جادة ذات مصداقية لتسوية نهائية للنزاع، تشمل كافة عناصره وموضوعاته ومساراته، وتقود إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطنى الفلسطينى الذى أحتل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وهنا أود أن أوجز العناصر التالية للرؤية المصرية للوضع فيما يلى:

أولاً: من الحتمى العمل بشكل مكثف خلال المرحلة المقبلة من أجل استئناف العملية التفاوضية فى أقرب فرصة، وأن يتولى المجتمع الدولى طرح شكل التسوية النهائية للنزاع END GAME مع التنبه لعدم إضاعة المزيد من الوقت فى بحث تفاصيل يعلم الجميع أن البحث فيها لن يصل بالأطراف إلى التسوية المنشودة.

ثانياً: ضرورة التزام إسرائيل بالتجميد الكامل للنشاط الاستيطانى فى كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك القدس الشرقية، ليس فقط لأنه مخالف للقانون الدولى وينبغى وقفه، وإنما أيضا بهدف بناء مناخ من الثقة بين الجانبين يسمح لمفاوضات الحل النهائى أن تؤتى ثمارها. فمثل هذا الالتزام الاسرائيلى من شأنه أن يفتح الباب أمام استعادة المصداقية المفقودة فى جهود تحقيق السلام، كما أن أى تراجع فيه يمكن أن يلحق ضرراً كبيراً بفرص تحقيق السلام فى المرحلة المقبلة.

ثالثـاً: أن تجميد النشاط الاستيطانى الاسرائيلى يجب أن يتوازى ويتزامن مع المسار التفاوضى لتعزيز ثقة الجانب الفلسطينى فى النوايا الإسرائيلية.

رابعـاً: أنه إذا ما تم الاتفاق على الشكل النهائى لحدود الدولة على التراب الوطنى الفلسطينى الذى أحتل عام ١٩٦٧ وطبقاً لمفهوم أن حدود الدولة هى فى الأساس خطوط ٦٧، كما سبق أن اتفق الطرفان خلال مفاوضات عام ٢٠٠٨ بمشاركة الولايات المتحدة، فأنه يمكن التدرج فى تنفيذ هذه التسوية بالإيقاع الذى يتفق عليه الجانبان وطبقاً لجدول زمنى محدد.

خامساً: أن القدس الشرقية هى جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وهى أحد موضوعات مفاوضات التسوية النهائية ولا يمكن أن تستثنى من أية مفاوضات مقبلة.

سادساً: أن انخراط إسرائيل فى عملية تفاوض جادة ذات مصداقية ولها إطار زمنى محدد وواضح المعالم يمكن أن يعيد الكثير من الأمور التى كانت قائمة خلال التسعينات من حركة التفاعل العربى معها بهدف دعم الثقة المتبادلة وبالتالى دعم الجهد التفاوضى ككل.

وبنفس الاهتمام تتابع مصر الوضع فى السودان الشقيق عن كثب، ليس فقط فى ضوء الرابطة التاريخية بين شعبينا وبلدينا، ولكن أيضا من منطلق الحرص على مستقبل السودان واستقراره ووحدة أراضيه، واستشعارنا للمخاطر العديدة التى تتهدده. وتعمل مصر بجدية مع جميع الأطراف السودانية، وفى مقدمتها الحكومة السودانية، من أجل تسوية المشكلات القائمة، كما تعمل بالتنسيق مع أطراف إقليمية ودولية ذات تأثير للهدف ذاته، ويشارك أبناؤنا فى قوات الأمم المتحدة فى جنوب السودان وفى دارفور، ونضع من مواردنا المحدودة ما يسهم فى التنمية وتوفير الرعاية الصحية لإخواننا فى الجنوب وفى الغرب، ونأمل فى أن يتمكن السودانيون، بحكمتهم وبدعم من جيرانهم وشركائهم الدوليين، من اجتياز المرحلة الحرجة المقبلة، وأن تصمد وحدة السودان أمام الاختبارات المقبلة، وأن تكون الوحدة هى الخيار الأول والجاذب لكل السودانيين، وهو هدف هام تعمل مصر بدأب لتحقيقه.

وفى المشرق العربى تتابع مصر بقلق التطورات السياسية الأخيرة فى لبنان. وقد تابعت بتقدير بالغ الجهود المضنية التى يبذلها الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة النائب سعد الحريرى، والتى لم تسفر حتى الآن عن خروج التشكيل إلى النور فى ضوء الإعاقات الداخلية والإقليمية التى وضعت فى طريقه، وهى إعاقات نرى أنها تستهدف النيل من أساس النظام السياسى اللبنانى المتفق عليه فى الطائف منذ عشرين عاماً، الأمر الذى يضع علامات استفهام حقيقية على مواقف كافة الأطراف التى أعاقت تشكيل الحكومة اللبنانية على أساس نتيجة الانتخابات النيابية التى جرت فى ٧ يونيه الماضى. وسوف تستمر مصر فى جهدها الدؤوب من أجل دعم الدولة اللبنانية وتعزيز مؤسساتها لكى تكون قادرة على صون وحدة وسيادة استقلال واستقرار هذا البلد العربى الشقيق.

وفى العراق تابعت مصر بقلق تراجع الوضع الأمنى فى البلاد وما أسفر عنه من تداعيات ينبغى علينا احتوائها. وستعمل مصر من أجل مساعدة العراقيين على تحقيق أهدافهم فى الأمن والاستقرار والتنمية، وستعمل أيضا من خلال تواجدها فى العراق على التواصل مع الأخوة العراقيين بما يحقق مصالح الشعبين والدولتين والمنطقة، وبما يحافظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه ويعيد إليه مكانته عربياً وإقليمياً.

ولا أستطيع أن أختم حديثى عن إقليم الشرق الأوسط دون الإشارة إلى أن أمن منطقة الخليج العربى يعد أحد اهتمامات مصر الرئيسية ومن أولويات سياستها الخارجية. ولا يعود

الاهتمام المصرى إلى ما يربطنا بدول مجلس التعاون الخليجى من وشائج وصلات لا تتزعزع، وإنما من إدراك أن مصر تمثل عمقاً إستراتيجيا لإخوانها العرب. ولذا فإن مصر ستعمل مع دول المجلس من أجل صون الأمن القومى العربى فى هذه المنطقة، والتأكد من أن أية ترتيبات أمنية، قد ترغب أطراف دولية أو إقليمية فى التوصل إليها، ستكون متوافقة مع متطلبات وشواغل الدول العربية.

السيد الرئيس

اعتمدت القمة الخامسة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز التى عقدت فى شرم الشيخ يومى ١٥ و ١٦ يوليو ٢٠٠٩ أربعة إعلانات رئيسية، الأول "إعلان شرم الشيخ" الذى تضمن رؤية واضحة لدول الحركة حول أهم القضايا المعاصرة التى تشكل أولوية فى عملنا فى الأمم المتحدة وخاصة قضايا نزع السلاح والأمن الدولى، حفظ السلام وبناء السلام، حقوق الإنسان والديمقراطية، حق تقرير المصير، الوضع فى الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، إصلاح الأمم المتحدة، العقوبات أحادية الجانب، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الأهداف التنموية المتفق عليها، الأمن الغذائى، الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، الأمراض والأوبئة، دور المجتمع المدنى، تغير المناخ، الطاقة، الاتجار فى البشر، الإرهاب الدولى، الحوار بين الحضارات والأديان. كما اعتمدت القمة إعلاناً ثانياً حول "ضرورة إنهاء الحظر المالى والتجارى والاقتصادى المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية"، وإعلاناً ثالثاً حول "اعتبار يوم ١٨ يوليو اليوم العالمى لنيلسون مانديلا"، والرابع "إعلان بشأن فلسطين"، وستصدر هذه الإعلانات كوثائق رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

ومع تولى مصر اعتباراً من شهر يوليو الماضى رئاسة حركة عدم الانحياز للأعوام الثلاث القادمة، فسوف تعمل على تنفيذ ما ورد فى الوثيقة الختامية للقمة، وما ورد فى هذه الإعلانات من أولويات، وستتقدم بمشاريع القرارات والمقررات اللازمة لوضع هذه الوثائق موضع التنفيذ، وسوف يسعد وفد مصر أن يعمل معكم بكل الانفتاح والحرص على إنجاح أعمال هذه الدورة، وأن نمد أيدينا إلى جميع الدول بعقل مفتوح ورغبة فى إنجاز بنود الأجندة الدولية التى تنتظرنا.

شكراً سيادة الرئيس،،